

منهج البحث في علم التاريخ وأهميته

د / توفيق دحماني

أستاذ التاريخ الحديث والمعاصر

قسم التاريخ - جامعة الجزائر 2-

تروم دراسة مناهج البحث إلى المساعدة على تنمية القدرات، وعلى تدارس فهم أنواع البحث، وكذا الإلمام بمختلف المفاهيم، والمصطلحات، والأسس، والأساليب، التي يقوم عليها البحث العلمي. ومثل هذه الدراسة لا غنى عنها للطلبة في كل المستويات؛ فهي تساعدهم على الاختيار السليم لمشكلة معينة لبحثهم، وتحديدتها، وصياغة فروضها، وتحديد أنسب الأساليب لدراستها، والتوصل إلى النتائج التي يوثق في صحتها؛ أي تزويد الدارس بالمعرفة والمهارات التي تجعله في أكبر قدرة على تصميم خطة لبحثه، وحسن تنفيذها، وفق منهج علمي.

كما أن دراسة مناهج البحث تزود الدارس بالخبرات، التي تمكنه من القراءة التحليلية والتحليلية الناقدة للبحوث وملخصاتها، وتعميم نتائجها، والحكم على ما إذا كانت الأساليب المستخدمة في هذه البحوث تدفع إلى الثقة في نتائجها، ومدى الاستفادة منها في مجالات التطبيق. والعمل من ناحية أخرى على الخبرة، التي توفرها هذه الدراسة، ليجتاح إليها المتعاون في مهن وأعمال أخرى، عبر البحث العلمي؛ فهي ضرورية للمعلم، وللمهندس، وللطبيب، وللإداري ... إلخ؛ حيث إنها تزيد من قدراتهم على اتخاذ القرارات الكمية لحل المشكلات والصعوبات، التي تواجههم في مجالات عملهم.

مفهوم التاريخ؟

لقد دار جدل واسع حول طبيعة المادة التاريخية، وطرق الوصول إلى الحقيقة العلمية المجردة الثابتة. وكان على المؤرخين إثبات أن التاريخ معرفة علمية دقيقة، غنية بتجربة قرون طويلة، لها منهجها أو طرائق في البحث والاستقصاء عن الحقيقة، لا تقل في علميتها، وصحة وسائلها عن مناهج العلوم الأخرى. وهكذا بحث عدد من المؤرخين في طرائق علم التاريخ، وأثبتوا في كتبهم ومقالاتهم أن علم التاريخ، علم يعود إلى الحقيقة الثابتة المؤكدة.

صدر كتاب حول منهج البحث التاريخي، في عام 1894، قام بوضعه "أرنست برتهام"؛ جمع فيه ما كتب عن المنهج التاريخي. وكان كتابا لنخبة من المثقفين، لا يتضمن طريقة صحيحة في البحث لمن يريد. أما المؤرخ "فويتيل دو كولانج" (Fustel de Coulanges)، فقد قام بتحويل قواعد المنهج التاريخي، إلى دساتير قوانين دقيقة جدا.

وكان أول كتاب بُسّط فيه، إلى حد ما، منهج البحث التاريخي، هو الكتاب الذي ألفه المؤرخان الفرنسيان "لأنجلوا وسينووس" (Charles-Victor Langlois)، (Charles Seignobos)، في أواخر القرن 19، وأطلقا عليه اسم "مدخل للدراسات التاريخية" (Introduction aux études historiques)، صدر في باريس وترجم جزء منه إلى العربية.

أما في البلاد العربية، فلم يبرز أحد لدراسة هذا الموضوع، حتى بدايات القرن 20، وأهمهم على الإطلاق أسد رستم في كتابه: "مصطلح التاريخ". رغم أن المؤرخين العرب، أدركوا كثيرا من الأساسيات العلمية لمنهج البحث التاريخي، بمضمونها الحديث، وكتبوا فيها، ونموذجهم الأكبر ابن خلدون (ت. 1406م)، والكافجي، صاحب المختصر في علم التاريخ (ت. 1474) وغيرهما.

وإذا ما حاولنا الإجابة على هذا السؤال، سنجد أنفسنا أمام العديد من وجهات النظر للعديد من المؤرخين، خصوصا من اعتنى منهم بفلسفة التاريخ.

ونتيجة لاختلاف وجهات النظر، وجدنا من يقول إن التاريخ هو: "العلم الذي يعنى بالدرجة الأولى بدراسة الحوادث، أو الوقائع التي حدثت في الماضي"، أو هو "العلم الذي يسعى لإقامة تتابع للأحداث، التي وقعت بالفعل"، أو هو "العلم الذي يختص بترتيب وتضييق السلوك الإنساني، عبر الزمن الماضي". وثمة من رأى أن التاريخ: "سجل مكتوب للماضي أو الأحداث الماضية".

قال ابن خلدون، لدى تطرقه إلى التاريخ، وكأنه (التاريخ) علم مستقل بنفسه، فإنه ذو موضوع، وهو العمران البشري، والاجتماع الإنساني، وذو مسائل، وهي بيان ما يلحقه من العوارض والأحوال. ثم أضاف بقوله: "التاريخ فن يوقفنا على أحوال الماضين من الأمم في أخلاقهم، والأنبياء في سيرهم، والملوك في دولهم وسياساتهم، حتى تتم فائدة الإقتداء في ذلك لمن يروقه في أحوال الدين والدنيا". ويبيّن أنه معني بدراسة العمران البشري والاجتماع الإنساني.⁽¹⁾

ومن أشهر الكتاب المسلمين الذين تناولوا موضوع التاريخ: محمد بن عبد الرحمن السخاوي (ت. 902هـ / 1496م)، في كتابه الموسوم بـ: "الإعلان بالتوبيخ لمن ذم التاريخ". وبعد أن أورد معنى التاريخ في اللغة، قال: إنه يعني في الاصطلاح: "التعريف بالوقت الذي تضبط به الأحوال في مولد الرواة والأئمة، ووفاة وصحة عقل وبدن، ورحلة، وحج، وحفظ، وضبط، وتوثيق، وتجريح. وما أشبه هذا، مما مرجه الفحص عن أحوالهم في ابتدائهم، وحالهم في استقبالهم. ويلحق به ما يتفق من الحوادث والوقائع الجليلة ... وربما يتوسع فيه، ليبيدي الخلق، وقصص الأنبياء، وغير ذلك من أمور الأمم الماضية، وأحوال القيامة ... والحاصل أنه فن يبحث فيه عن وقائع الزمان، من حيثية التعيين والتوقيت، عما كان في العالم".

ثم تكلم السخاوي عن موضوع التاريخ، فجعله الإنسان والزمان، وعن فائدته، فجعلها معرفة الأمور على وجهها. وأن من فوائده إيجاد الطرق التي يعلم بها النسخ في أحد الخبرين المتعارضين، المتعذر الجمع بينهما. ثم ضرب أمثلة عن

الأخطاء، التي وقع فيها أصحاب كتب الرجال، والسير والمؤرخين. ثم أشار إلى جلالة علم التاريخ وأهميته. ويبدو مما أورده السخاوي عن التاريخ، وعن موضوعاته، أن الكاتب يمزج بين التاريخ والحديث، رغم ما بينهما من تفاوت حسب مقاييس العلماء المحدثين، من المعنيين في هذين الموضوعين.

ولقد كان علم التاريخ قبل ذلك وثيق الصلة بالحديث وارتبط ارتباطا كبيرا في الأدب، الأمر الذي جعله يرث أدواء لا يستطيع تشخيصها، إلا المهرة من المؤرخين العلماء.

فمن قبل كان المؤرخ الطبري، الذي لم يورد تعريفا محددا للتاريخ، بل أشار إلى موضوع التاريخ، وهو الماضي، ويبيّن أنه تناول بتاريخه المعروف؛ "تاريخ الملوك الماضين، وجملا من أخبارهم، وأزمان الرسل والأنبياء، ومقادير أعمارهم، وأيام الخلفاء والسالفين وبعض سيرهم، ومبلغ ولاياتهم، والكائن من الأحداث في أعصارهم".⁽²⁾

أما ابن الأثير، فهو الآخر، لم يورد تعريفا للتاريخ، بل تناول فوائده الدنيوية، ورأى أن: "الإنسان إذا طالع كتب الماضين، وحوادث المتقدمين، وكأنه عاصرهم".⁽³⁾

ووصف أحمد بن يوسف القرمانلي التاريخ، بأنه علم فقال: "أن علم التاريخ هو الأخبار عن الكائنات السابقة في العالم، فهو السبيل إلى معرفة أخبار من مضى من الأمم".⁽⁴⁾

من هذا المنطلق، فعلم التاريخ علم اجتماعي، باعتباره محاولة منظمة لمعرفة الحوادث الماضية، وتحقيقها عن طريق ربط كل واحدة منها بالأخرى، والكشف عن مختلف تأثيراتها على تشكيل الحضارة الإنسانية ومسيرتها. لذلك فعلم التاريخ، لا يمكن فصله عن المنهج التاريخي. وذلك باعتبار أن البحث أو التقصي العلمي وسيلة موضوعية، هدفها الوصول إلى نتيجة أو قانون أو قاعدة عامة، فيما يسمى بالحقيقة التاريخية.

منهجية البحث التاريخي:

إن كتابة بحث تاريخي، لا بدّ وأن تحكي قصة إلى حد ما، ومن ثمّ لا بدّ للبحث التاريخي، أن يحتوي على عرض، يعكس الحركة في الزمان، والتحليل والتفسير، التي تعد من المتطلبات الرئيسة في البحث التاريخي.

إن طرح مجرد سلسلة تواريخ وأحداث لا تتجاوز أفق عرض الأحداث وفق تسلسلها الزمني، لا يمكن أن يرقى إلى مرتبة ما نسميه بحثاً تاريخياً. كاتب مثل هذا النوع من العرض، قد يكون إخبارياً، لكنه لن يكون بحال من الأحوال باحثاً مؤرخاً، بالمفهوم المرتبط بالتاريخ، علماً يفترض استحالة فصل الممارسة فيه عن النظرية. ويعد تثبيت الأحداث، وتاريخ وقوعها وتسلسلها، مهمة شاقة وعسيرة، تتسم بقدر من التحدي الكامن فيها. إلا أنه بدون التحليل والتفسير، يظل البحث التاريخي ناقصاً، كما أنه بدون تسلسل زمني (كرونولوجية)، ينعدم وجود التاريخ.

تختص الكتابة التاريخية، بما هو فريد ومهم من الأحداث، لا بتثبيت نظرية وتثبيتها. ومن هنا فإن العلاقات المتبادلة، تصبح ذات أهمية معلومة في كتابة البحث التاريخي، بحيث إن مجرد سرد الأحداث المهمة والفريدة منها، لن يحمل في طياته قوة الإقناع، بحسبانه بحثاً تاريخياً علمياً.

ويسمى منهج البحث التاريخي أيضاً، ب: المنهج الاستردادي، وهو الذي تقوم فيه باسترداد الماضي، تبعاً لما تركه من آثار، أيّاً كان نوع هذه الآثار. وهو المنهج المستخدم في العلوم التاريخية والأخلاقية. ويعتمد في الأساس على استرداد ما كان في الماضي، ليتحقق من مجرى الأحداث، ولتحليل القوى والمشكلات التي صاغت الحاضر.

فمنهج البحث التاريخي، هو مجموعة الطرق والتقنيات، التي يتبعها الباحث والمؤرخ للوصول إلى الحقيقة التاريخية. وإعادة بناء الماضي بكل وقائعه وزواياه. وكما كان عليه زمانه ومكانه. ويجمع تفاعلات الحياة فيه. وهذه

الطرق قابلة دوما للتطور والتكامل، مع تطور جموع المعرفة الإنسانية، وتكاملها ومنهج اكتسابها.

منهج البحث التاريخي عند العرب المسلمين:

نشأ علم التاريخ عند المسلمين، فرعا من علم الحديث. وقد سعوا إلى المصادر الموثوقة، وكذا الرواية الشفوية. واهتم مؤرخوهم بالمكان، فمزجوا بين التاريخ والجغرافيا، مثل المسعودي، وابن النديم. ومن ثم اعتمدوا على الوثائق الرسمية في مدوناتهم، مثل: اليعقوبي، والبلاذري، والطبري، وابن الجوزي وغيرهم ...

لقد عمل المؤرخون على بيان مظانهم، في مقدمات كتبهم، أو في طليعة روايتهم للخبر. وفي القرون الأولى للتدوين التاريخي، استخدموا الإسناد، كما في الحديث. وبذلك كانوا أمناء في نقل الأخبار. ويلاحظ هذا بخاصة عند الطبري .. أما النقد التاريخي عند العرب المسلمين، فقد بينّه القرآن الكريم، في آيات كثيرة في ضرورة إعمال العقل، فيما يرى الإنسان ويسمع. وأكد على مفهوم البينة والحجة والبرهان، ووجوب التثبت من الخبر . وكلها أمور توجه الفكر إلى النقد العقلاني للأمور. وقد نبه الرسول (ص) في أحاديثه إلى ضرورة تبيين الصدق من الكذب؛ أي نقد ما يرى ويسمع. ومن ثم أوجد علماء الحديث، تدريجيا أصولا نقدية، للتمييز بين الحديث الصحيح، والحديث والموضوع. ولتصنيفها حسب قربها من الحقيقة. واتبع المؤرخون العرب، تلك الأصول، للتحقق من صحة الخبر أيضا. وكان الأسلوب النقدي، الذي صاروا إليه، وافقدوا فيه بعلماء الحديث، كان: "التجريح والتعديل". وهذا النهج هو في حقيقة المنهجية العلمية المعاصرة للبحث التاريخي؛ النقد الباطني السلبي، أو ما يسمى بنقد المؤلف. وقد اتخذوا الموازنة الزمنية بين خبرين، والموازنة بصفة عامة. بحيث استطاعوا بهذا النمط من الموازنة، والمحكمة الزمنية التاريخية، أن ينقدوا ما يدعى بأنه وثائق، ويظهروا زيفها.

وقد حاول المؤرخين العرب، ضبط الأحداث زمانياً، عن طريق التوقيت لها، بالسنة والشهر والليلة. وبذلك فافقوا مؤرخي اليونان، والرومان، وأوروبا في العصور الوسطى. فقد قال المؤرخ الإنجليزي "بكل" (Buchle): "إن التوقيت على هذا النحو، لم يُعرف في أوروبا قبل سنة 1597م". وقد أبدى المؤرخون العرب اهتماماً فائقاً بتحديد الزمن في الأخبار، ويتضح هذا من تعريفهم للتاريخ، بأنه "الإنسان والزمان، وأنه "الزمان وأحواله". ولكن جميع الأحداث في سلسلة زمنية، هي خطوة أولى في عملية التركيب التاريخي. إلا أنها ليست لُبّها. فالتركيب الحقيقي، يقوم على ربط الأحداث ببعضها ربطاً سببياً. وهذا ما عناه ابن خلدون في معرض حديثه عن التاريخ بأنه: "هو في ظاهره، لا يزيد على أخبار الأيام والدول... وفي باطنه، نظر وتحقيق وتعليل الكائنات. ومبادئ دقيقة، وعلم بكيفيات الوقائع وأسبابها عميقة".

وقد أثنى المؤرخون العرب، بعدم سعيهم إلى التعليل، بل اكتفوا بالسرد. وتفاوت المؤرخون العرب في تفصيلهم للأسباب، في تفسير الظواهر والحوادث، إلا أنهم أدركوا بالمجموع، أهمية العوامل الاقتصادية، والجغرافية في دفع الأحداث، وفي التأثير على حياة البشر. وكذلك العوامل النفسية، والاجتماعية والفكرية. وندري جيداً من المؤرخين مَنْ كان كتابه مجرد سرد ساذج، لا يحمل ضمن التطور، تأويله الخاص وتفسيره الذاتي. كما لم يكتف المؤرخون المسلمون بتتبع أسباب الحوادث فقط، بل سعوا لتكوين تركيب فلسفي لمعنى التاريخ.

ومن كل هذا نخلص إلى القول: إن منهج البحث التاريخي عند المؤرخين العرب، يسجل لهم أنهم أول من ضبط الحوادث بالإسناد، والتوقيت الكامل. وأنهم مدوا حدود البحث التاريخي، ونوعوا التأليف فيه وأكثروا، إلى درجة لم يلحق بهم فيها من تقدمهم أو عاصرهم من مؤرخي الأمم الأخرى. وأنهم أول من كتب فلسفة التاريخ. وأنهم حرصوا على العمل جهد طاقتهم بأول واجب المؤرخ وآخره. وهو: "الصدق في القول والنزاهة في الحكم". وبذلك يكون المؤرخون

العرب، هم الذين وضعوا الأصول الأولى، لمنهج البحث التاريخي العلمي الحديث، الذي بدأ ناضجاً في أوروبا في القرن 19. وهم الذين تركوا بتلك الأصول، أثرهم في مؤرخي أوروبا في مطلع العصور الحديثة، عندما شرعوا بدورهم، ينتهجون في الكتابة التاريخية طريق النقد والتمحيص والتدقيق.

منهج البحث التاريخي في العصور الحديثة والمعاصرة:

كان من أوائل المهتمين بمنهج البحث التاريخي، المؤرخان "شارل سينيوبوس"، و"شارل لانغلو"، اللذان قرّرا في كتابهما: "مدخل إلى الدراسات التاريخية"، أن التاريخ يصنع من الوثائق، وأنه ليس إلا استثماراً لها.⁽⁵⁾ وهذا ما أكّده "سينيوبوس"، في رسالة له: "إن جميع الأعمال التي تجري على الوقائع الاجتماعية، تتم على وثائق مكتوبة"، وأن كل عمل تاريخي، يقتضي عملية سابقة، ألا وهي جمع مواد المعرفة، أي الوثائق بالمعنى الواسع". ويبيّن أن "المسلك الذي تقرضه طبيعة مادة المعرفة في التاريخ، هو البدء من الوثيقة، وهي الأثر المادي الوحيد عن الماضي".⁽⁶⁾

وكانت زبدة بحث هذان المؤرخان، أنه بانعدام الوثائق ينعدم التاريخ: "حيث لا وثائق، لا تاريخ".⁽⁷⁾ ولعلّ هذه العصاره، هي الفكرة المختصرة التي يخرج بها المتصفح المتفحص، لاهتمامات المدرسة التاريخية الأوربية في القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين، حيث كان اهتمام المؤرخين منحصرًا في: "اعتبار الوثيقة أهم مصدر للمعرفة، فهي خير أداة وحجة ومنهل لاستخراج الحقيقة التاريخية، التي تكشفها الخبرة وإتقان الصنعة".⁽⁸⁾ كما غدت الوثيقة أداة لا غنى للمؤرخ عنها: "لم يعد النص شرطاً من شروط عمل المؤرخ فحسب، بل أصبح مادة درسه ذاتها".⁽⁹⁾

وهذا الاتجاه، هو الذي ركزت عليه المدرستان: المدرسة الوضعية، ومدرسة الحوليات، لما ظهرت فيما بعد، حيث بدا لها، أن المدرك في التاريخ أوسع من الاعتناء بالوثائق والنصوص، وكأنما أرادت القول: إن هاهنا تكمن

العملية المادية للتاريخ، باعتباره نصوصاً ووثائق. ثمّ تفضي به الصنعة إلى: "فحص، وغرلة، ومساءلة، وبناء تلك المكتوبات الناطقة، أو الشواهد الصامتة، التي جاءت من قبل رجال الماضي، الذين وضعوها لغايات معيّنة".⁽¹⁰⁾

وبين هاتان المدرستان، غدت الوثيقة ركناً أساسياً في الدراسات التاريخية. وسواء انطلق المؤرخ الوضعي: "من الوثيقة كأساس بحث، واعتبرها نهاية في الحصيصة المعرفية الكاشفة عن الأنباء الماضية"،⁽¹¹⁾ أو لم يكتف مؤرخ مدرسة الحوليات: "باستخراج الأحداث من الوثائق الشاهدة فحسب، وإنما يُسائلها ليثبت، أو يلغي، أو يغني فرضياته".⁽¹²⁾

ويتبيّن من اختلاف المنهج في التعامل مع الوثيقة والنص، أنّ التأسيس في التاريخ، تأسيس وثنائي، وأنّ المنطلق منطلق نصّي، باعتبار أنّ التاريخ؛ حكاية عن الماضي بالماضي، وأنّ الحاضر، منهج يتساقط على الماضي من أجل التفهّم والتعلّل، واستجلاء صور الإنسان الفاعل في الزمان والمكان، بحيثيات النزوع الفطري والعقلي الناهد، لعملية التسخير، التي هي المقوم الأساسي لوجوده وتاريخه. وبذلك: "سيكون التاريخ علم الوثائق. يستقرؤها المؤرخ ويحلّها، ليستخلص منها الوقائع التي تشتمل عليها"،⁽¹³⁾ "لأنّ الوقائع كائنة في الوثائق، وهي تفرض ذاتها بذاتها، قبل كلّ شيء".⁽¹⁴⁾ وبهذا، فكّر بعضهم في تعريف التاريخ بأنّه: "علم التصرّف بالنصوص والإفادة منها".⁽¹⁵⁾

وبذلك تأسّس في الحسّ التاريخي، لصنعة المؤرخ أنّ الوثيقة، أهمّ من أن تكون آلة فحسب، بل تهيّأت لأن تكون مرحلة أساسية في عملية البناء المنهجي للمعرفة التاريخية. وأنّ المنطلق في التاريخ هو الصدور عن الوثيقة، وأنّ كل المناهج التي اعتمدها التاريخ بعد ذلك، هي اللواحق الأساسية، التي وجب على التاريخ، بنزوعه العلمي، أن يبدعها، أو أن يستعيرها من العلوم الأخرى. وهكذا تقاطع في كثير من الأحيان مع هذه العلوم، وخاصة علم الاجتماع، حتّى خيل من تقاطعهما المنهجي، أنّ التاريخ وعلم الاجتماع، مرحلتان لعلم واحد، أو مساحتان

لميدان متجانس. ولعلّ في دراسة "بول فاين": "كيف نكتب التاريخ"، رؤية منهجية واضحة، وجادة،⁽¹⁶⁾ في تحديد هذه المساحات، من خلال علاقة المنهج بالميدان، ومن خلال تحديد وظائف التعريف لكلّ علم.⁽¹⁷⁾

ويتبين من محاولة عبد الله العروي في كتابه: "مفهوم التاريخ"، أنّه تحديد آخر متشكّل من ازدواجية - الوثيقة المعرفة - الوثيقة التاريخ-⁽¹⁸⁾ حيث يتكوّن الإشكال الفلسفي، حول ماهية المودع في الوثيقة، هل هو التاريخ؟ أم هو "الإلماع" إلى التاريخ؟ وما هي الوثيقة في الكنه المعرفي التاريخي، وفي عملية التمنهّج، الذي تتحوّل به المعرفة، قيمة في حساب الرصيد الزمكاني، المخيل للحادثة، وجزئية في البناء الكلّي للواقعة، ومسافة قياسية، لأبعاد تكوين الفعل والحركة في مواضع الزمان والمكان، وحالا ببيكواجتماعيا، في توصيف روح التاريخ، كما يتصوّرها المؤرّخ من خلال قراءته للوثيقة، أو كما تتبدّى من وقوعها من خام النص إلى تناول المنهج، ومن أديم الوثيقة إلى أفق المؤرّخ؟

وهذه الإشكالات ليست مساءلات المؤرّخ، لمكوّنات معارفه التاريخية فحسب، بل هي كذلك مراتب توصيف الوثيقة، حينما تتحوّل من ملكية التاريخ والماضي، إلى ملكية المؤرّخ والحاضر، ومن مرحلة الإبلاغ، إلى مرحلة الإفراغ، ومن حالة امتلاك الشهادات، إلى حالة إنطاق الشواهد.

وهنا يستقيم الإشكال المنهجي المتسائل عن الوثيقة وأنواعها، وما هو المعتبر في صنعة المؤرّخ؟ إنّ الإجابة على ذلك تحدّدها مسيرة عملية التاريخ، بل تحدّدها أكثر، معرفة ماهية التاريخ. فإذا عُرف أنّ التاريخ؛ فعل الإنسان في الزمان، عُرف بعد ذلك ما هي الوثائق، التي تشهد على فعله، وفي أيّ مستوى تكون.

لقد تقرّر في مبدئيات العمل التاريخي، أنّ الشواهد على فعله كثيرة ومتنوّعة، وأنّ كلّ ما قاله الإنسان، أو كتبه، أو أشاده، بل وكلّ ما لمسه، يمكن أن يعلم عنه،⁽¹⁹⁾ فوثائق التاريخ، كلّ ما ترك الإنسان، شاهدة على حركة، أو فعل، أو أثر نسج شبكة خيوط تاريخه. وكلّ مصدر إعلام، من شأنه أن يُمكن المؤرّخ من معرفة الماضي البشري.⁽²⁰⁾

وهذا البسط في مدلول الوثيقة، هو الذي أعطى ذلك التوصيف للذهنية المتركبة عند المؤرخين، حيث: "أنَّ المؤرخين كثيرون الممارسة للوثائق، يكتنون من الاحترام للأسلوب الوثائقي، ما يحدوهم أحيانا إلى اعتباره الأسلوب التاريخي الوحيد".⁽²¹⁾

ولم يكن من السهل اختيار الوثائق وانتقائها؛ أي لم يكن المنطلق في صناعة المؤرخ مبتدلا، وفي متناول أي كان، بل كان شاقا إلى حد أنه كان يعتبر المنفذ الناجح إلى كتابة التاريخ. وكانت الوثائق في أحيان كثيرة تقرض نفسها على المؤرخ، إما بقوة ما تحمل، فلا يجد مناصا من اعتمادها ولو بشكل مبدئي، حينما يولجها في مرحلة النقد، وهناك تكون قد قطعت مرحلة كبيرة من مراحل صناعة المؤرخ. وإما بأحاديثها،⁽²²⁾ فلا يجد بداً كذلك من اعتمادها، ولو على سبيل الاستصحاب،⁽²³⁾ أو على سبيل الاستئناس، عندما تكل الآلة وتتعدم المقايضة. وفي أحيان أخرى كان تنوعها وكثرتها، يفضي إلى الإحساس المبدئي بالابتهاج الكبير لدى المؤرخ، غير أنه يكون في أغلبه مشوبا بخواطر كبيرة، يتوقاها المؤرخ ويخشاه، خوفا من أن يؤدي تراكمها الكمي أو النوعي، إلى سيطرة منهجية، أو سيطرة توجيهية؛ ذلك أن الكثير من الروايات، ورغم أنها حملت الوقائع كما حدثت، إلا أنها جاءت في قالب معين، فتوحي بالتوجه أكثر من أي شيء آخر.

إنَّ أصعب ما يواجه المؤرخ، هو قراءة النصوص؛ فالمؤرخ بصدد كتابة نص جديد، وأتلى له ذلك، إذا لم يحسن قراءة النصوص السابقة، خصوصا الأصول منها، أو الروايات، أو النصوص التي اعتمدها، وبنا عليها، وأصبحت بعد ذلك تجربة للصنعة، حيث هي صيغة لها خصائصها المؤثرة على النصوص التالية لها.

كما أن المؤرخ، لا يكتفي بالروايات، لتحقيق معاصرته هذه، ولا يجعلها الوسيط الوحيد الذي يتوسل به إلى غايته؛ فالتاريخ لحظة تجاذب بين المؤرخ والرواية، فإما أن تأسره، وإما أن يشهداها، فلا يجوز له بحال اليقظة الإيستمولوجية أن: "يسجن نفسه أبدا في نطاق الرواية".⁽²⁴⁾ وإنما الواجب: "أن

يحرّر نفسه من الوثائق، وما تفرضه من تحديدات".⁽²⁵⁾ ويمكنه ذلك، بالأباعد بينها، وبين الأصول، وألاً يفصلها في إطار النظر والدراسة، عن النصوص التي تأسست عليها، وبنيت على شواهدا. وهكذا يتحقق في عمله، وصولاً إلى الواقعة، من خلال الأصول والنصوص.

ويمثل نقل التفسير، من خلال عرض مكتوب، عنصراً مهماً في البحث التاريخي. فمن المعلوم أن كل بحث، مهما صغر حجمه، له إشكالاته. وقد أشار كل من "جاك بارزون" (Jacques Martin Barzun)، و"هنري جراف" (Henri Graf)، إلى أن الحقائق والأفكار غير المرتبة، لا يمكن توصيلها إلى ذهن آخر، دون أن تفقد خلال ذلك شيئاً من قيمتها، بل إنها قد تحمل معنى مشوشاً حتى لصاحبها. وينتج ذلك، في رأيهما، عن حقيقة إن العقل قد رُكّب بشكل يجعله محتاجاً، إلى حد أدنى من التنظيم والتناغم. ويرى "بارزون" و"جراف"، أن أكثر أنواع الفشل وضوحاً في الأسلوب، هو ذلك الذي ينتج بفعل التشديد الخاطئ، طالما أن العقل لا يستطيع أن يُعطي اهتماماً متساوياً لكل جزء. ولذلك فإن التنظيم يقتضي التشدد في المواضع الصحيحة، من خلال توجيه العقل إلى تلك الأجزاء من الجملة أو من البحث، والتي لا بدّ من التركيز عليها، تحقيقاً للفهم السليم.⁽²⁶⁾

نظرة عن المدارس التاريخية الأوروبية في العصور الحديثة:

إن الكتابات التاريخية، كانت تعبر عن روح العصر، ومفهوم المجتمع في تلك الفترة. لذلك تطورت الكتابات التاريخية الأوروبية من طابع إنساني، ذات التوجه النقدي والطابع الواقعي في القرن 16م؛ لأمثال: "لورنزو فلا" (Lorenzo Valla) (1405 - 1457)، و"فرانيسكو غيشيارديني" (Francesco Guicciardini) (1482 - 1540). إلى مدرسة تحليلية، ذات الطابع اللاهوتي، والتوجه حضاري، خلال القرن 17م. لتصبح في القرن 18م، ذات ميول تاريخية وتوجهات فكرية، وفق طابع عقلي؛ حيث ارتبطت بحركة التوير (Lumière).

لتتحول إلى طابع مثالي تحليلي، معتمد على المنطق والتحليل، في القرن 19م، وعرفت بالنزعة الرومانسية.

إن تلك المدارس التاريخية الأوربية في العصور الحديثة، عبرت عن تطلعات المجتمع وحاجاته. وكان لريادة بعض المؤرخين، أن سمحت لهم كتاباتهم، بأن يطبعوها بتوجهاتهم، وهي في الواقع تفسير للمجتمع، وحاجات الأمم، مما جعلها نتيجة لواقع تاريخي.

وقد ظهرت المدارس التاريخية الحديثة نتيجة لعوامل حدثت، وشكلت التاريخ الأوربي، تمثلت في:

1- حركة النهضة الأوربية، من خلال بعدها الإنساني؛ ولعل أبرز شخصياتها: ("دانتي إليفاري" (Dante Alighieri)، صاحب الكوميديا الإلهية؛ و"بوكاشيو" (Giovanni Boccaccio)؛ و"بترايك" (Francesco Pétrarque)؛ و"إيراسم" (Desiderius Erasmus))، الذين نقلوا الحضارة من مفهوم العصور الوسطى إلى العصور الحديثة.

2- نشاط الإنسانين ودور الجامعات الأوربية.

3- حركة الإصلاح الديني.

4- تأثير الحضارة العربية الإسلامية.

خواص المنهج التاريخي ومميزاته باعتباره منهجا للنقد الأدبي:

يمكننا أن نتيّن مميزات هذا المنهج، التي تعتبر متداخلة في حد ذاتها، بالعديد من المناهج الأخرى، شأنها في ذلك شأن انفتاح العلوم ببعضها على بعض، وتداخلها مع حركة الوعي الإنساني، الذي صاحب معطيات التفكير في كل العصور. ولعل أبرز هذه المميزات باعتبار المنهج التاريخي منهجا للنقد الأدبي:

1/ المنهج التاريخي في النقد، شأن أي منهج حساس؛ إذا فقد فيه صاحبه توازنه، فقد خصائص نقده، وصار مؤرخا أو جماعة للتاريخ، وصار النقد الأدبي لديه مادة للتاريخ، ولم يصير التاريخ مادة للنقد.

2/ المنهج التاريخي منهج يحاول أن يبلور العلاقات الموجودة بين الأعمال الأدبية في إطار تاريخي- زمني؛ (أي في إطار وعي بحركة التاريخ)، وهو بذلك يتعامل مع الأدب من الخارج.

3/ تبعا لذلك فالمنهج التاريخي، يحتاج إلى ثقافة واعية، وتتبع دقيق بحركة الزمن وما فيه من معطيات، يمكنها أن تنعكس في صورة مباشرة، أو غير مباشرة على النص الأدبي. ولعل عنايته أحيانا بالطابع التحليلي، يبرز مظهر ذلك الوعي؛ فالناقد التاريخي قد يلتفت إلى النص الأدبي ويحلله في إطار إحصائي، أو بياني، أو حتى جمالي. ليصل في النهاية إلى هدفه وغايته. وهي محاولة الربط بين استخدام تلك المقاييس اللغوية (التحليلية)، وبين العصر الذي ولدت فيه، وبين المؤلف الذي تأثر بذلك العصر، فاستخدم تلك المصطلحات اللغوية. ولهذا نجد المنهج التاريخي، منهجا مرتبطا ارتباطا وثيقا بالمناهج النقدية.

4/ المنهج التاريخي معني بمستويات النقد وأطره، لذا فهو يستخدم كل مراحله الممثلة في التفسير، والتأويل، والتتقيح، والحكم. نظرا لعنايته الجادة بالنص، كروية واقعية، ترتبط بالزمن، والعصر، والبيئة. ويلعب المؤلف دوره المحلل في ضوء تلك المراحل، التي لا غنى عنها في العملية النقدية.

5/ يظهر منهج التاريخ الأدبي، وكأنه ولاية خاصة في حقل التاريخ؛ أي أنه يذكر الماضي من أجل الحاضر، ويُحيي العلاقة، التي غالبا ما تكون عاطفية مع كبار القدماء، الذين سبقوه. فهو بالطبع يحصر حقل أبحاثه، في ميدان الأدب، محددا علاقاته بكافة الأطر الاقتصادية، والسياسية، والثقافية، لتبيان ما فيها من عوارض، وإشارات، تتم من عقلية نقدية ما.

6/ المنهج التاريخي يختص بالتوفيق في الأعمال القديمة، من حيث ذكرها، وحفظها، وترتيب ظواهرها، في سياق التسلسل التاريخي، والتي يتكون منها حياة الأدباء وإنتاجهم، والجمهور، والعلاقات بين الكاتب، ومستهلك الكتاب. ويقدم التفسيرات حول هذه الأشياء، وعلى مستوى أعمق يحاول

شرحها، وحتى إحيائها من خلال المقتطفات، أو يقوم أمام تراكم الوقائع بإطلاق المعايير والقواعد، التي تحكم بيئة الأدباء وسيرتهم الذاتية.

17/ وعلى مستوى ضيق، فإن المنهج التاريخي، يتتبع الأعمال الأدبية من حيث إقرار النصوص والوقائع والأحداث فيها. فهو يدرس المخطوطات، ويقارن الطبقات، ويدقق في التصويب النهائي للنص، بالإضافة إلى دراسة تكوينات الوقائع الاجتماعية المتعلقة بسيرة الكاتب الذاتية.

كانت هذه أهم الملامح التي تميز المنهج التاريخي، وتحدد خصائصه. ولا شك فإن معطيائه قد لا تعطي كل الثمار المرجوة في الحركة النقدية؛ فهو منهج قديم، وأهم عيوبه دراسة النص من الخارج، والوقوف على المغزى الواقعي، الذي قد لا يكشف لنا أحيانا رؤى النص المتمثلة في التحليل والخيال، والبعد المثالي، الذي تفضيه مشاعر المؤلف.

والروح النقدية التاريخية فيها من السهولة، ما يجعلها مستهدفة من قبل بعض النقاد، الذين يملكون قدرة البحث والتقصي، فتكون متعنتهم بارزة، وهي هذا المجال. وهي خاصية تنبعث من رؤى هذا المنهج، الذي أكثر ما يميزه، ثقافة مؤلفه، التي يدججها بمعلم الواقعية الحصينة، في فهم الأشياء عليها.

يهدف المنهج النقدي- التاريخي، إلى تحقيق منطلق الزمن، الذي يعايشه من خلال النص؛ فيرى فيه المتعة في البحث والتقصي، وإيجاد العلاقات الواقعية في إطار هذا المغزى.

الهدف من البحث التاريخي:

إن الهدف من البحث التاريخي هو صنع معرفة علمية من الماضي الإنساني؛ ونعني بالعلمية أنها تستند إلى طرائق عقلانية، توصل إلى الحقيقة، بقدر ما تسمح به الظروف التي تخضع لها، وهي ظروف تقنية: (طبيعة الوثائق المستخدمة ووجودها)، وظروف منطقية: (تلك التي تحللها نظرية المعرفة).

1/ مراحل البحث العلمي في المنهج التاريخي:

لا بد على الباحث في الحقل التاريخي، أن يتدرج على سلم منهجي، وأن يتسلقه حتى يصل إلى غايته المرجوة من دراسته. ولن يتأتى له ذلك، إلا بخطوات محددة، نجملها فيما يلي:

أ- اختيار موضوع البحث:

إن الأصول العامة لاختيار موضوع المشكلة المراد بحثها، واحدة في كل المناهج التاريخية، منها الوصفي والتجريبي، ويعني اختيار المشكلة، اختيار موضوع البحث؛ أي طرح مشكلة تتعلق بالماضي، يكون لها أهمية واقعية وجودية، والباحث الأصل، هو الذي يعرف كيف يختار المشكلة الحقيقية. إن المشكلة المطروحة يجب أن تنطلق من المبادرة الذاتية للباحث التاريخي، وتتبع من فضوله العلمي الخاص، وأن تكون المشكلة بقدر طاقة الباحث على العمل، ومدى قدرته على الحصول على الأصول الضرورية، وأن يكون هذا الأصل، قادراً على تقديم ما يوضح المشكلة ويحلها، وأن تكون المشكلة بعيدة ما لا يقل عن خمسين سنة من الباحث. وقد يدفع الباحث للمشكلة دفعا، نتيجة الصدفة، وهذا كثير في التاريخ القديم، حيث الوثائق نادرة.

وعند تعيين الباحث لمشكلة بحثه، يكون في أحد الوضعين: إما أن المشكلة انبثقت في ذهنه واتضحت إحداها، وعندئذ يتم تحديدها، أو يكون خالي الذهن عنها، أو أن الغموض يكتنفها في فكرة، فحينئذ يلجأ إلى القراءة والمطالعة، ليُكوّن رصيذاً ثقافياً، يساعده على حلها، ويحدد عليها موقع المشكلة. ويقوم ببحث عام أولي عن مصدر المشكلة، ويلجأ بالاستفسار، ممن لهم خلفية عن هذه المشكلة، ومن ثم يضع مخططاً لجملة نقاطه، وبهذا يتكون هيكل الموضوع وعنوانه.

ب- تقيّميش الحقائق والوثائق وتدوينها:

إن وسيلة الإجابة عن المشكلة، هي جمع المصادر، وهي أهم أعمال المؤرخ؛ لأن التاريخ يصنع بالوثائق، وحيث لا وثائق لا تاريخ.

والتاريخ يصنع بالوثائق المكتوبة إذا وجدت. وقد حاول المؤرخون تطبيق الوثائق ضمن رمزين: الرويات المأثورة، والمخلفات المحسومة.

وقال آخرون بتقسيم البحث إلى أولي وأصولي، أو مصادر فقه. وقد تجمع المصادر معلومات أولية وثانوية. وبشكل عام يمكن تطبيق المصادر أو الوثائق إلى:

1- الوثائق المكتوبة أو المطبوعة.

2- الوثائق الأخرى.

3- الرواية الشعرية المباشرة.

لكل ذلك، وجب على الباحث أن يجمع ما هو متاح من فئات الوثائق والمصادر؛ أي أن يقيّمها؛ وهذا على رأي أسد رستم، عندما استتبط ذلك من قول الرازي: "إذا حدثت ففتش، وإذا كتبت فقمّش".

ج- نقد الوقائع والحقائق:

يطلق على عملية التحليل المفصل للاستدلالات، التي تقود من ملاحظة الوثائق، إلى معرفة الوقائع؛ والوقائع اسم النقد؛ وهي عملية فكرية تراجعية، نقطة الانطلاق فيها الوثيقة، ونقطة الهدف، الواقعة التاريخية، وبينهما سلسلة من الاستدلالات، تكون فيها فرص الخطأ عديدة، لأن مصادر المعلومات في معظمها، مصادر غير مباشرة، تتراوح بين شهادات للأشخاص، الذين حضروا الحوادث، أو الذين سمعوا عنها، أو كتبوا عنها، وبين الآثار، والسجلات، والوثائق، التي تركها. وحيث لن تكون هذه الوثائق معرضة للتلف والتزوير، بسبب قدمها. كما أن كاتبها معرض للنسيان، أو التزوير. وبهذا نطرح تساؤلات حول مدى موضوعية الوثيقة، ومدى تطابق معلوماتها مع معلومات وثائق أخرى.

إن ما ذكرناه من حيث نقد الوثائق، يعود بنا إلى نقد مصادر الخبر، من حيث معرفة سلامتها أو زيفها، والأسباب التي تدعو إلى التحريف والتشويه. والخطأ المتعمد فيها وغير المتعمد، كان معروفا منذ القدم، وقد برع المسلمون

في ميدانه، عندما نقدوا الحديث والخبر، ووضعوا له قواعد صارمة. وقد اقتبس الأوربيون في العصور الحديثة، كثيراً من أصوله، وأوثقوا به من القرن الخامس عشر، حتى الوقت الحاضر. حيث يمكن القول: إنه احتفظ بإطاره الأساسي التقليدي، الذي حدده في عمليتين رئيسيتين هما: النقد الخارجي والنقد الداخلي، وفي كليهما على الباحث أن تكون قراءته فاحصة متأنية، تتناول شخصية المؤلف، أو الكاتب. كما تتناول الوثيقة شكلاً ومضموناً، بحيث تخرج على أسس صحيحة، محكمة من التحقيق العلمي.

1- النقد الخارجي:

يتناول فيه الباحث للوثيقة، هوية الوثيقة، وأصالتها؛ أي صدق الوثيقة، أو عدمه: (إثبات صحة الأصل). وكذلك تحديد مصدر الوثيقة، وزمانها ومكانها، هل هي الأصل؟ أم منسوخة عنها. وأشياء أخرى.

2- دقة الحقائق التي وردت عند صاحب الأصل، وإخلاصه الموضوعية فيها:

ويعنى هذا تحليل شخصية المؤلف وظروفه، ومدى صحة ما أورد من حوادث؛ بمعنى إثبات الحوادث التاريخية. ويرتبط ذلك ارتباطاً كبيراً بتقويمها؛ أي بمدى فهمها وشرحها. ويتعلق ذلك بشخصية الباحث التاريخي، وخيالي المبدع، وثقافته الواسعة، وقوة ملاحظته ومقدماته. وكل هذا يوضح لنا التعقيد الشديد للتحليل أو النقد التاريخي.

د- التركيب التاريخي:

أعطانا النقد التاريخي، ما نسميه بحقائق التاريخ، بشكل مبثر ومتفرق ومجرد. ولا بد لهذه الحقائق أن تنظم، ويتم الربط بينها، بفرضية تعلل الحادث، وتبين مجرياته، وتعلل أسبابه، وتحدد نتائجه. وتتضمن عملية التركيب التاريخي، عمليات مترابطة متداخلة مع بعضها، تكون صورة فكرية واضحة، لكل حقيقة من الحقائق المجمعة لدى الباحث.

1- قيام الباحث بتكوين صورة فكرية واضحة، لكل حقيقة من الحقائق المتجمعة لديه، وللهيكل العام لمجموع بحثه؛ أي يكون صورة عن واقع الماضي، تتشؤها مخيلة الباحث من منطلق مشابهة الماضي الإنساني للحاضر.

2- تصنيف الحقائق، بحسب طبيعتها الداخلية؛ نشأ أولاً خارج حدود التاريخ، وبخاصة الموضوعات، التي تعالج حوادث إنسانية، كجمع الحقائق الاقتصادية مع بعضها، ونفس الشيء مع الفكرية والاجتماعية والسياسية.

3- يملك المؤرخ المحاكمة، أو ما يسمى: ملء الفجوات والثغرات، التي يجدها الباحث في هيكل التصنيف، لأنه لا يستطيع ملء هذه الثغرات بالملاحظة المباشرة، أسوة بالباحثين في العلوم الطبيعية. وهناك طريقتان في هذا الشأن: الأولى الطريقة السلبية، والثانية الطريقة الايجابية.

4- ربط الحقائق التاريخية ببعضها، أو البحث عن علاقات قائمة بينها.

هـ- إنشاء البحث التاريخي:

يتوصل الباحث التاريخي، من خلال ما قام به من إجراءات، إلى مجموعة كبيرة من الحقائق في هيكل تصنيفي معين، وفي سياق تحليلي محدد. وعمله لا يكتمل إلا بالتدوين. ويميز النقاد التاريخيون في هذه الخطوة، بين عمليتين هما: عملية الصياغة، وعملية العرض.

2- الصياغة التاريخية: وهي آخر العمليات التركيبية، يسعى فيها المؤرخ للتعبير عن نتائج بحثه. وهي في العلوم الأخرى الدساتير والقوانين، التي تأخذ في بعض العلوم. أما في التاريخ فالصياغة وصفية دقيقة موجزة. وهنا يصطدم المؤرخ بمشكلة وهي: ما هو المهم من الحقائق التاريخية؟ وفي أغلب الأحيان تستمد الحقيقة أهميتها، من علاقتها ببيئة المؤلف، وعصره، وبهدفه، أو أهدافه في كتابة التاريخ.

٢- العرض التاريخي: وهو إخراج الموضوع، وحدة كاملة، متماسكة الأطراف، بحيث يكون إحياء الماضي، يتحسسه الباحث القارئ. وهذه الخطوة مهمة وعسيرة.

ويتبين من العرض، أمران رئيسان: أولهما إتباع الباحث مخططا واضحا، وثانيهما استخدامه أسلوبا كتابيا ملائما، والعمليتان متكاملتان.

و- تقويم منهج البحث التاريخي:

دار نقاش حاد بين المؤرخين والعلماء، حول موضوع المنهج العلمي للبحث التاريخي، وأيضا بين بعض المناطق والفلاسفة في القرن 19. وما زال مستمرا حتى الآن. فدار جدل حول طبيعة المادة التاريخية، وطرائق الوصول إلى الحقيقة العلمية المجردة والثابتة. ونعرض فيما يلي بعض وجهات النظر:

٢- لقد أنكر كثير من العلماء الطبيعيين والمناطق، على المعرفة التاريخية علميتها (الوضعية)، وحجة حقائقها وثبوتها، بحجة عدم إمكان إخضاعها لطرائق العلم الوصفي الحديث، المعتمد على الملاحظة المباشرة، والتجربة، واستنباط القوانين، وحتميتها.

٢- لا يمكن ملاحظة جميع أحداث التاريخ المعاصر، بنزاهة واستيعاب وتجرد، فهي تحدث مرة واحدة في زمانها ومكانها. وقد تجري بشكل مفاجئ، وفي ساحات متعددة، مما يصعب معه الإحاطة بها بالملاحظة المباشرة. وبهذا فمن الأحرى أن يصعب الإحاطة بالأحداث التي مضت.

٢- التاريخ لا يعيد نفسه تماما، وعنصر الصدفة قد يبتري أي محاولة لاستشراف المستقبل، والتنبؤ بالحدث قبل وقوعه. وبهذا قال البعض: إن التاريخ مجموعة أقاصيص كاذبة، أو صادقة. وآخرون قالوا: إن التاريخ نوع ممتع من الآداب. وقد أكد رجال الأدب، أن التاريخ فن من الفنون، وليس علما من العلوم. ورأى آخرون، أن التاريخ أخطر إنتاج صنعته كيمياء الفكر.

٢- إن مصدر الباحث التاريخي في المعرفة، لا يعتمد على الملاحظة المباشرة، ومصادره غير مباشرة؛ من مثل: الآثار، والمحلات، أو الأشخاص... إلخ. وقد يشك في قدرتهم على الاحتفاظ بالحقيقة بعد مرور فترة زمنية عليها. كما أن الباحث التاريخي، لا يستطيع أن يصل إلى كل الحقائق المتصلة بمشكل بحثه. وقد لا يستطيع الكشف عن كل الأدلة واختبارها. كما أن المعرفة التي يتوصل إليها جزئية، وليست كاملة.

٣- على الرغم من أن غرض العلم، هو التنبؤ، فإن الباحث التاريخي، لا يستطيع دائما أن يعمم على أساس الأحداث السابقة. لأن هذه الأحداث، كانت غالبا غير مخططة، أو أنها لم تتطور، كما هو مخطط لها. فهناك عوامل أخرى، لا يمكن التحكم فيها. كما أن تأثيرا واحدا أو لعدد من الأشخاص كان حاسما. وعلى ذلك فإن النموذج نفسه، بما يشمل من عوامل، لن يتكرر.

٤- يعاني المنهج التاريخي، كأسلوب علمي من تعرض بعض الأحداث للتلف أو التزوير، مما يحد من عطاء المعرفة الكاملة، حول جوابي الحياة، وظاهرتها في الماضي، ويجعلها معرفة جزئية.

٥- يصعب تطبيق المنهجية العلمية، لتفسير الأحداث التاريخية، بالإضافة إلى صعوبة إخضاع الحدث التاريخي للتجربة. وما يلاحظ صعوبة وضع فرضيات مبنية على أساس نظرية قوية للأحداث التاريخية؛ لأن علاقة السبب بالنتيجة في تحديد مسار الأحداث التاريخية، لا يمكن تطويرها بشكل دقيق، لتعدد الأسباب عن الإلمام الكافي بالمادة التاريخية. ومن مصادرها الأولية أو الثانوية، مما يوجد صعوبات لدى التحقق من الفرضيات. وعليه من الصعوبة بمكان، الوصول إلى نتائج يمكن تعميمها، حسب هذا المنهج.

٦- يشار إلى الملاحظات، وهي أن الباحث التاريخي لا يخضع للتجريب، كما أنه يصعب الوصول إلى نتائج تصلح للتعميم، لصعوبة تكرار الظروف، التي

وجدت فيها الظاهرة المدروسة. لهذا كانت الحقائق، التي يتم التوصل إليها من خلال المنهج التاريخي غير دقيقة، بمعايير البحث العلمي. ورأى آخرون أن كل ما ذكر، لا يحول دون الاعتماد على المنهج التاريخي منهجاً علمياً، لتوافر معظم مقوماته، كمنهج لإجراء بحث علمي، وذلك من خلال ما يلي:

أ - إن البحث التاريخي يعتمد المنهج العلمي في البحث؛ فالباحث يبدأ بالشعور بالمشكلة وتحديدها، ووضع الفروض المناسبة، وجمع المعلومات والبيانات، لاختيار الفروض والوصول إلى النتائج والتعميمات. كما أن رجوع الباحث إلى الأدلة غير المباشرة، من خلال رجوعه إلى السجلات، والآثار، والأشخاص الذين عاشوا الأحداث، أو كتبوا عنها، لا يعتبر نقطة ضعف في البحث التاريخي، إذا أخضع الباحث معلوماته وبياناته للتقدير، والتحليل، والتمحيص.

ب - إن التجريب، هو جوهر الطريقة العلمية، والفاحص الناقد للمصادر، هو التجريب في الطريقة التاريخية. وكذلك مسألة الفروض، والنظرية، والتعميم؛ (ما يؤكد عليه: أن أكبر نتائج البحث فائدة ودلالة، تكون في التعميمات، والمبادئ المستمدة من البيانات، والمعلومة الحقيقية، والبحث التاريخي والوثائقي). ومن هذه الناحية، أدى إلى تعميمات وفروض كثيرة. والباحثون في العلوم الإنسانية بصورة عامة، يدركون الفروض ويلاحظونها، أو تغييرات الأحداث التاريخية، خلال فترة معينة، خاصة فيما يتعلق بالتصرف في كيفية وقوع هذه الأحداث وسببها. ومن الواضح أن كل واحدة من التغييرات، تمثل تعميمات موضوعة بحرص وعناية، معتمدة البيانات الحقيقية، المستمدة من تحليل الوثائق؛ أي أن استخدام الأسلوب الوثائقي (التاريخي)، يتضمن أكثر من مجرد تجمع الحقائق.

إن الباحث التاريخي يُخضع دليله بشدة التحليل النقدي، للتعرف على أصالته وصدقه. وعندما يقرأ نتائج، فإنه يستخدم قواعد الاحتمالات المتشابهة لتلك، التي يستخدمها علماء الطبيعة.

ج - إذا كان العالم الطبيعي، لا يستطيع التحكم في المتغيرات بصورة مباشرة، وبالتالي فإن مصادر المعرفة للنقد الخارجي والداخلي، يتصل الأول بأصالة الوثيقة، ويتعلق الثاني بمعناها، ودرجة اتصالها بالحقيقة، مما أشرنا إليه في موضع آخر.

د - إن المعرفة التاريخية، معرفة جزئية أكثر منها كلية، ولكن هذا لا يمنع من أننا نتبع فيها كل الطرائق العلمية، ونتخذ فيها كل الاحتياطات الموضوعية. ومادامت طبيعة الحادثة التاريخية، مختلفة عن طبيعة الحادثة الطبيعية، فلا تستطيع أن تطالب الباحث المؤرخ بقوانين تشبه قوانين الطبيعة. إن الأسباب في الحادثة التاريخية أكثر عدداً، وأشد تعقيداً. ولذلك ففروضه أكثر، وأشد غموضاً، وتعميماته أقل دقة وموضوعية.

ويبقى المنهج التاريخي علمياً وضرورياً، لدراسة نوع من الحوادث. ومادام الباحث يبحث عن الحقيقة، فلا بد أن يتبع المنهج التاريخي، في سبيل الوصول إلى الحقيقة التاريخية.

- (1) انظر/ ابن خلدون: المقدمة، نشر بيروت، 1879، ص. 1- 30.
- (2) انظر/ محمد بن عبد الرحمن السخاوي: تاريخ الرسل والملوك، ج1، القاهرة، 1938، ص. 4.
- (3) الكامل في التاريخ، ج1، ليدن، 1866، ص. 4.
- (4) أحمد بن يوسف القرماني: أخبار الدول، طبع في حاشية الكامل لابن الأثير، ج1، ص. 3- 4.
- (5) Charles-Victor Langlois et Charles Seignobos, *Introduction aux études historiques*, éditions Kimé, Paris, 1992, p: 29, 253.
- (6) عبد الرحمان بدوي، النقد التاريخي، الطبعة الثالثة، الكويت 1977، ص: ب.
- (7) « Pas de document, pas d'histoire », Charles-Victor Langlois et Charles Seignobos, op.cit, p: 29.
- (8) محمد تضافوت، نحو تحديث دراسة التاريخ الإسلامي: مقاربات منهجية، الطبعة الأولى، القاهرة 2004، ص: 13.
- (9) جوزف هورس، قيمة التاريخ، ترجمة: نسيم نصر، الطبعة الثالثة، منشورات عويدات، بيروت 1986، ص: 65.
- (10) محمد تضافوت، المرجع السابق، ص: 13، 14.
- (11) نفسه، ص: 14.
- (12) نفسه.
- (13) جوزف هورس، المرجع السابق، ص: 67.
- (14) نفسه.
- (15) قاسم يزبك، التاريخ ومنهج البحث التاريخي، دار الفكر اللبناني، الطبعة الأولى، بيروت 1990، ص: 34. وجوزف هورس، المرجع السابق، ص: 66.

- ⁽⁶¹⁾ Paul Veyne, *Comment on écrit l'histoire*, éditions du Seuil, Paris, 1971.
- ⁽¹⁷⁾ هيوغ أتكين: دراسة التاريخ وعلاقتها بالعلوم الاجتماعية، ترجمة: الدكتور محمد زايد، دار العلم للملايين، الطبعة الثانية، بيروت 1982.
- ⁽¹⁸⁾ عبد الله العروي، مفهوم التاريخ، الطبعة الثالثة، بيروت 1997، ص: 80.
- ⁽⁹¹⁾ Marc Bloch, *Apologie pour l'histoire ou Métier d'historien*, éditions Armand Colin, Paris, 1997, p: 78.
- ⁽²⁰⁾ فريد بن سليمان، مدخل إلى دراسة التاريخ، مركز النشر الجامعي، تونس 2000، ص: 40.
- ⁽²¹⁾ هيوغ أتكين، المرجع السابق، ص: 147.
- ⁽²²⁾ تشبيه بما يسمّى: "خبر الأحاد"، في علم مصطلح الحديث.
- ⁽²³⁾ مثل علم الفقه والقانون وغيرهما ...
- ⁽²⁴⁾ عبد الله العروي، المرجع السابق، ص: 88.
- ⁽²⁵⁾ جفري باراكلو، الاتجاهات العامة في الأبحاث التاريخية، ترجمة: صالح أحمد العلي، مؤسسة الرسالة، الطبعة الأولى، بيروت 1984، ص: 64.
- ⁽²⁶⁾ للمزيد حول منهجية البحث التاريخي، أنظر على سبيل المثال/
- شمس الدين محمد بن عبدالرحمن السخاوي، الإعلان بالتوبيخ لمن ذم أهل التاريخ، تحقيق: المستشرق فرانز روزنثال، ترجمة التحقيق: الدكتور صالح أحمد العلي، ط1، مؤسسة الرسالة، بيروت، 1986.
 - سامية محمد جابر، منهجيات البحث الاجتماعي والإعلامي - القاهرة، دار المعرفة، 2000.
 - سامية محمد جابر وآخرون، البحث العلمي الاجتماعي، دار المعرفة الجامعية، دط، 2003.
 - محمد جلاء إدريس، مناهج البحث العلمي: نظريا وتطبيقيا، الجامعة الإسلامية العالمية، 1998.

- محمد عبد الحميد، البحث العلمي في الدراسات الإعلامية، - القاهرة، عالم الكتب، 2000.
- أبو الفتوح علي فضالة، بحوث واجتهادات - القاهرة، دار الكتب العلمية، 1992.
- حسن عثمان، منهج البحث التاريخي، القاهرة، دار المعارف، 1980.
- أحمد بدر، مناهج البحث في علم المكتبات والمعلومات، الرياض، دار المريخ، 1988.
- صلاح الدين مصطفى الفوال، منهجية العلوم الاجتماعية، عالم الكتب، القاهرة، ط5، دس.
- خالد حامد، منهجية البحث في العلوم الاجتماعية والإنسانية، الجزائر، 2008.
- صلاح الدين شروخ، منهجية البحث العلمي للجامعيين، دار العلوم، عنابة، دط، 2003.
- محمود عبد الحليم منسي، مناهج البحث العلمي في المجالات التربوية والنفسية، دط، مصر، 2003.
- قاسم عبده قاسم، منهج البحث في الدراسات التاريخية،
- لويس جوتشلك، كيف نفهم التاريخ: مدخل إلى تطبيق المنهج التاريخي، ترجمة، عائدة سليمان عارف.